مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

مقالات RCD

التعددية الاجتماعية والحقوق الثقافية

د. محمد محفوظ

ملحوظة:

إن كل الآراء الواردة في ورقة تحليل السياسات هذه تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

من الطبيعي القول إن الشدة والغلظة لا تفضيان إلى وحدة وطنية حقيقية؛ لأنهما تعملان على إلغاء الخصوصيات التي تسهم في إثراء مفهوم الوحدة. كما أن الانحباس الضيق والقشري في الخصوصيات السوسيولوجية يؤدي إلى التحاجز، ويمنع تطوير حالات العيش الواحد. والثقافة لا تنمو وتتطور إلا في إطار احترام الخصوصيات والتنوعات كافة. وهذا الاحترام، المستند إلى إطار قانوني وإنساني، يقوّي خيار الوحدة على قاعدة التنوع؛ فالخصوصيات تتحرك في فضاء الوحدة، كما أن الوحدة لا معنى لها على الصعيد الإنساني والواقعي إلا بفسح المجال لكل الخصوصيات كي تعبّر عن ذاتها اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا فلكي تزدهر ثقافة شعبٍ ما - كما يعبر إليوت - ينبغي ألا يكون شديد الاتحاد ولا شديد الانقسام؛ إذ إن فرط الوحدة قد يكون ناشئًا عن التحلل، وقد يؤدي إلى الاستبداد أيضًا. وكلا الطرفين يعوق اطراد النمو في الثقافة.

الثقافة وخصوصيات المجتمع

الثقافة الوطنية ليست إنتاج خصوصية دون أخرى، وإنما هي نتاج الحراك والتفاعل بين الخصوصيات المتوافرة جميعها في الفضاء الوطني. فمن خلال تنمية الجوامع والمشتركات، وتفاعل الخصوصيات بعضها مع بعض، والتواصل بين مختلف الفعاليات الثقافية والأدبية والإبداعية، تتشكل مقولة الثقافة الوطنية. فهي نتاج المجتمع بكل خصوصياته وتنوعاته المعرفية والتاريخية. اذ إن تغييب الخصوصيات لا يثري الثقافة، بل يجدبها ويخرجها من دائرة الفعل التاريخي في الواقع المجتمعي. كما أن إمعان السياسي في إبراز خصوصية واحدة، أو العمل على تذويب وصهر الخصوصيات الصغرى في خصوصية كبرى بوسائل قسرية، لا يؤدي إلا إلى مزيد من التشظي الاجتماعي والثقافي.

وقد أشار إبراهيم عبدالله غلوم إلى أن الإفراط في عزل الثقافة عن معناها الخلاق، وبالتالي عن دورها في إنتاج المجتمع الذي نعيش فيه، يؤدي إلى خلق ثقافة مركزية منغلقة تتصور الوجود الاجتماعي من خلال تصورها الخاص، وتوجّه الخطاب الثقافي) بمعناه الشامل في الحياة (وفق ما تنتجه النخبة المركزية من أفكار. وينتج عن ذلك سياق سوسيولوجي يورث سلسلة طويلة من الإشكاليات، يوازي حجمها حجم التنوع في المجتمع ديمغرافيًا وثقافيًا، وتكون انعكاسًا لعلاقات تتوزع بين التحالف والولاء والانقسام والاختلاف والتمرد والعزلة، بما يفضي إلى نشوء ثقافات موازية ومتصارعة أحيانًا (إبراهيم عبدالله غلوم، الثقافة وإنتاج الديمقراطية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م ، ص ١٢١).

فالهويــة الثقافيــة لمجتمعنــا ووطننــا تتشــكل مــن مجمــوع التشــكيلات الاجتماعيــة المتعــددة فــي منابتهــا وميراثهــا الدينــي وتحولاتهــا الثقافيــة، وإن أي تنكــر لواحــد مــن هــذه المصــادر يفضــي إلــى انقســامات مجتمعيــة عميقــة، كمــا أن اســتخدام القــوة والغلبــة والقســر فــي عمليــة التنكــر والتغييب لا يزيد الأمور إلا تفتتًا وانقسامًا وتشظيًا.

إن التعصــب الأعمــى لبعــض الخصوصيــات، والعمــل علــى إلغــاء وقهــر الخصوصيــات والتنوعــات الاجتماعيــة الأخــرى، يؤســس لمشــروع حــروب اجتماعيــة مفتوحــة، تهــدد - بمتوالياتهــا النفســية والعمليــة - أســس الاســتقرار وعوامــل الوحــدة فــي الإطاريــن الوطنــي والاجتماعــي. ذلــك أن عقليــة التعصــب والإلغــاء تمنــع تبلــور خيــار الشــراكة والمشــاركة لجميــع التنوعــات فــي بنــاء الوطــن وتطويــر المجتمــع. ومــن هنــا نجــد أن الصيــغ والطروحــات المتداولــة لإنجــاز الاســتقرار وحمايــة الوحــدة الوطنيــة تصــاب بالتكلــس والخمــول، ولا ترقــى إلــى ممارســة دور حقيقــي، لأنهــا تســتند إلــى خيــار اســتبعاد العديــد مــن مكونــات التأثيــر والقــوة مــن القيــام بدورهــا. فالتجانــس الثقافــي فــي الإطــار الوطنــي لا يتحقــق بالقســر وقانــون الغلبــة والتغييــب، وإنمــا هــو وليــد حيــاة ثقافيــة واجتماعيــة مفتوحــة علــى الاجتماعــات والقــراءات والآراء كافــة، تدخــل عبــر أطــر ومنابــر وطنيــة فــي حــوار وجــدال ثقافــي، لتنميــة الجوامــع وضبــط الاختلافــات وصياغــة مشــروع ثقافــي وطنــي علــى قاعــدة التنــوع فــي إطــار الوحدة.

التعددية الثقافية والاستقرار

إن التعـدد الثقافـي بحاجـة إلـى نمـط مـن الإدارة ينطـوي علـى قيـم الحـوار والاحتـرام والتسـامح، حتـى يسـهم بجديـة فـي إثـراء الثقافـة الوطنيـة. فالثقافـات الهامشـية لا تمـوت بالقسـر والقهـر والإلغـاء، وإنمـا تتمـرس وتتمكـن مـن اسـتيعاب مفاعيـل الإقصـاء. بينمـا يمنحهـا الإطـار القانونـي والإعلامـي الحـر فرصـة التعبيـر عـن ذاتهـا، فيُسـهم ذلـك فـي امتصاص العناصر السلبية وتحويلها إلى طاقات إيجابية.

ومبـدأ المشـاركة فـي بنـاء الوطـن وتسـييره هـو القـادر علـى اجتـراح وقائـع تزيـد فـرص الاسـتقرار السياسـي والاجتماعـي، وتحمـي الوحـدة الوطنيـة مـن المخاطـر. وقـد أشـار إبراهيـم عبدالله غلـوم إلـى أن النظـر إلـى الثقافـة بوصفهـا شـراكة فـي الإنتـاج واعترافـاً عقلانيًـا بالتنـوع يتيـح إمكانـات أوسـع للاسـتثمار الثقافـي، ويحقـق سـباقًا نحـو الموضوعيـة عبـر اسـتثمار التنـوع (إبراهيـم عبدالله غلـوم، الثقافـة وإنتـاج الديمقراطيـة، مصدر سابق، ص١٥٣).

الانفتاح الثقافي أولاً

الانفتاح الحقيقي على قوى المجتمع ومكوناته لا يبدأ من الاقتصاد والسوق، وإنما من الثقافة، لما تمثله من تعبير عميق عن مكنونات الإنسان ونسيجه الاجتماعي. فالانفتاح الاقتصادي ليس بديلا عن الانفتاح الثقافي، بل إن أفق الانفتاح الحقيقي يتبلور من الثقافة وأنظمتها الاجتماعية.

كما أن الرقابة في الحقل الثقافي مميتة للثقافة، ومعيقة للإبداع، وكابحة للتطور. فكما يزيد التشريع الديمقراطي للحركة الاقتصادية فرص الاستثمار والإنتاج، فإن إرساء قانون وطني يضمن حرية المثقف يسهم في تطوير الحركة الثقافية ويدخلها مرحلة جديدة من العطاء، وفسح المجال للثقافة والمثقفين لا يضر بالأمن الوطني، بل يعمّق خيار الاستقرار. والحوار الثقافي بين المكونات المختلفة لا يهدد الاستقرار الاجتماعي، بل يثريه ويزيده صلابة.

التنوع والقانون

البناء القانوني السليم، وسيادة القانون، وتوسيع حق المشاركة في الشؤون العامة، كلها عوامل تسهم في توطيد الوحدة الوطنية. فالإنصات إلى حقيقة التنوع هو الخطوة الأولى في مشروع الاستقرار. والتنوع ليس انقسامًا، بل حقيقة تاريخية ينبغي الانطلاق منها في عملية الائتلاف وتشريع قوانين وطنية تحميه وتتعامل معه بوصفه جزءًا من قوة الوطن فالوحدة الوطنية هي محصلة جهود جميع التنوعات في إطار ترسيخ خيار العيش المشترك.

الوحدة وحق الاختلاف

الوحدة الحقيقية لا تناقض حق الاختلاف، كما أن الاختلاف لا يعني الفوضى. فالتنوع المحاط بالحرية والتسامح هو الذي يصنع الوحدة ويضبط الاختلاف. وقد أثبتت التجارب البشرية أن التوحيد القسري لا يزيد الواقع إلا تشتتًا وقد أكدت اللجنة العالمية للثقافة والتنمية في تقريرها أن مستقبل البشرية مرهون بالاحترام المتبادل والتخلي عن التمييز والتعصب، وأن إنكار الخصائص الثقافية لشعب هو نفي لكرامته (راجع: التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، المشروع القومي للترجمة، الطبعة العربية، ١٩٩٧م).

الحرية الثقافية

الحرية الثقافية حق أصيل لكل التنوعات الاجتماعية، بما في ذلك حق التواصل مع مصادرها الدينية والفكرية، وممارسة شعائرها، والتعبير عن ذاتها. ومنع هذا الحق بحجة الحفاظ على الوحدة لا يؤدي إلى الاستقرار، بل يزيد الاحتقان والحرية الثقافية – بخلاف الحرية الفردية – ذات بعد جماعي، فهي تحمي الجماعة وحقوق أفرادها في آنٍ واحد، وتشجع على التنوع والإبداع (التنوع البشري الخلاق، مصدر سابق، ص١٣).

بناء الأطر والمؤسسات

تشكيل الجمعيات والمؤسسات الثقافية والأدبية حق طبيعي لكل التنوعات. وغياب الأطر القانونية يسهم في تشرذم النخب أو انخراطها في أطر غير رسمية. والمرحلة الراهنة تتطلب إطلاق مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بدورها في بناء الوطن وتنمية المجتمع.

الحماية القانونية والمشاركة

صيانة حقوق الإنسان واحترام كرامته، وسن القوانين التي تمنع التعدي على هذه الحقوق، أمر أساسي. فالاختلافات الدينية أو المذهبية أو العرقية لا تبرر التعدي على الآخرين.

وقد أكدت النصوص الإسلامية على العدل والإحسان، كما ورد في قوله تعالى:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ...} (المائدة: ٨).

وقوله تعالى: { ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...} (فصلت: ٣٤). كما نصت المواثيق الدولية على حق التعبيرات الدينية والثقافية في التمتع بثقافتها وممارسة شعائرها واستخدام لغتها والمشاركة في الحياة العامة وعدم التفرقة ليس شعارًا يُرفع، بل نظام قانوني وممارسة مستدامة تؤكد خيار المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع دون اعتبار للجنس أو الدين أو العرق أو الأصل الاجتماعي.

وخلاصة القول ان التنوع الاجتماعي حقيقةٍ إنسانية وتاريخية، وهو ليس مصدر ضعف، بل عنصر قوة إذا أُحسن التعامل معه. ونحن بحاجة إلى رؤية حضارية جديدة توظف هذا التنوع في إثراء مفهوم الوحدة الوطنية وتعميق خيار التعايش والسلم المجتمعي، على قاعدة الاحترام المتبادل، وسيادة القانون، والمشاركة العادلة.

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب . 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية